ملف العدد :

تجربة هونج كونج في الاصلاح الاقتصادي

السفير / رضا الطايفى
سفير مصر الاسبق بكوريا الجنوبية

هونج كونج .. أعجوبة الأعاجيب الاقتصادية والمالية والتجارية في آسيا إن لم يكن فى العالم، شاءت أقدارها بسواعد وعقول شعبها أن تكون واحدة من النمور الآسيوية الأربعة التى مثلت الجيل الأول من أجيال النمور الآسيوية والمتعاقبة تناوب على حكمها الصينيون أصحاب الأرض الأصليين، واليابانيون حتى الحرب العالمية الثانية، والبريطانيون منذ هزيمة الصين فى حرب الأفيون الأولى (١٨٤٠ – ١٨٤٢) حينما قام الصينيون لمواجهة عمليات إغراق البريطانيين لبلادهم بشحنات الأفيون القادمة من الهند، وظلت مستعمرة بريطانية وآخر بقايا التاج البريطانى فى المنطقة حتى عادت إلى أحضان الوطن الصينى الأم فى يوليو ١٩٩٧.

هونج كونج.. صاحبة أكثر اقتصاد حر فى العالم، هى اصطلاح سياسى يضم إلى جانب الجزيرة الأشهر هونج كونج، شبه جزيرة كولون وبينهما يقع ميناء فيكتوريا، ثم الأراضى الجديدة التى تربط بين شبه الجزيرة وأقاليم الوطن الأم الواقعة فى جنوب الصين، وتبلغ مساحتها الاجمالية ١١٠٤كم٢.. يبلغ عدد السكان ٧,٤٩٦ مليون نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٢٠ لتكون بذلك واحدة من أعلى مناطق العالم كثافة سكانية، فإلى جانب سكانها التى تكاد مساحة الأرض تضيق بهم، حيث يتدفق إليها اكثر من مليوني سائح سنوياً حيث تدعم السياحة الاقتصاد وتجعله قوياً.

وفيما يتعلق بسكان هونج كونج الأصليين، فإنه بعد انتصار الشيوعيين فى الصين عام ١٩٤٩ نزح إليها أكثر من مليون صينى من الذين رفضوا البقاء والعيش تحت

مظلة الحكم الجديد، كانوا يمثلون أفضل التجار ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع التجارية والحرفيين والمثقفين خاصة من شنغهاى ومقاطعات جتجيانج وجيانج سو وكوانج دونج وشكلوا هناك طبقة تتمتع بالرؤية والقدرة والمعرفة والموهبة، استطاعت تحويل هونج كونج من مجرد قرية إلى واحدة من أكثر المناطق ديناميكية وحيوية ونشاطاً فى العالم.

هونج كونج الجزيرة عبارة عن جبل أو تل مرتفع تحيط به المياه من كل جانب، تعيش الناس من حوله عند أطرافه السهلية فى مساحة دائرية يبلغ عرضها حوالى ١,٥كم فى غابة ملتفة حوله من ناطحات السحاب والمبانى الشاهقة، علاوة على العديد من المبانى المنتشرة على سفحه والتى تبدو معلقة ما بين السماء والأرض، ويتجاوز عدد ناطحات السحاب فى هونج كونج ١٥٠٠ مبنى لتكون الجزيرة بذلك أكثر مناطق العالم كثافة بناطحات السحاب.. كما أن عدد المبانى التى يتجاوز ارتفاعها ١٥٠متراً فى هونج كونج يزيد عددها عن أى مدينة فى العالم، هى بهذا المعنى من أكثر مدن العالم ارتفاعاً، ويعد مركز التجارة الدولى هو الأعلى فى هونج كونج بارتفاع يبلغ ٤٨٤متراً ليحتل بذلك المرتبة الثالثة فى قائمة أكبر مبانى العالم ارتفاعاً.. وفضلاً عن خاصية الارتفاعات الشاهقة التى تميز مبانيها بالتفرد من حيث تصميماتها وأشكالها المبتكرة والمبهرة وواجهاتها الزجاجية البراقة وتوزيع الإضاءة بها بما يجعل هونج كونج وكأنها قطع من الماس المتلألئة ليلاً، وهو ما شجع العديد من الدول الآسيوية على أن تحذو حذو هونج كونج فى عمليات البناء وفنون العمارة وخاصة فى عواصمها ومدنها الجديدة كما هو الحال فى سنغافورة والعاصمة الماليزية كوالالمبور على سبيل المثال، لم يمنع ذلك من احتفاظ حكومة هونج كونج ببعض المبانى القديمة مثل مبنى البرلمان ومقر الشرطة الرئيسى وبرج الساعة وبقايا المدينة المسورة Walled city فى مدينة كولون، إلى جانب بعض الأحياء القديمة ذات المنازل الصغيرة والأكواخ وخاصة تلك الواقعة فى منطقة أباردين التى يقيم بعض سكانها فى أكواخ وقوارب عائمة.

أصحاب الديانات السماوية والوضعية يمثلون حوالى ٤٠% من سكان هونج كونج، مابين بوذيين بنسبة ٢٠% والمسيحيين نحو ١٢% والمسلمين حوالى ٤% إلى جانب أقليات من السيخ والهندوس وشهور يهوا، وباقى السكان لا ينتمون لأية ديانة وهو النسبة الأكثر ... والملفت أنها بمثابة مزيج من الجنسيات ومزيج من الثقافات الشرقية والغربية، وبرغم ما وصل إليه سكانها من تقدم علمى وتكنولوجى أبهر الدنيا وبرغم نظامهم التعليمى المتقدم والمتميز وبرغم ماحققوه من طفرات اقتصادية وإنجازات علمية، إلا أن الغيبيات تسيطر على عقول السكان بصورة ملحوظة هم يؤمنون هناك بالغيبيات مثل تفشى ثقافة (فينج تشوى) فالعراف يلعب دوراً محورياً فى حياة السكان وله مكانته الاجتماعية المرموقة حتى فى الشركات الكبرى.

تطور الاصلاح الاقتصادي:

تُعَدُّ هونغ كونغ واحدةً من المراكز الاقتصادية الرّائدة في العالم، فعلى مدى العقدين الماضيين استطاعت تنمية اقتصادها، ومن ثم كان نجاح تجربتها معتمدة على احتلال منطقة الوسط، للربط بين النظام المالي العالمي بتدفقاته الرأسمالية الحرة ونشر المعلومات بشكل مفتوح وسيادة القانون من جانب، وتبني سياسات الانفتاح التجاري والثقافي على العالم، واستغلال موقعها الجغرافي في المحيط الآسيوي لتسهيل تدفق السلع والخدمات والموارد البشرية والمادية، وخفض مستويات البيروقراطية والفساد الإداري لمستويات متدنية، وقد ساعد صغر الحجم، وانخفاض تكلفة الخدمات الدفاعية في تحقيق نجاحات متميزة خلال فترة محدودة من الزمن، هذا بالاضافة لاتباع الدولة الانفتاح على التكنولوجيا الحديثة والمشاركة فيها من ناحية، ووجود "النظام الاقتصادي" المناسب الذي يستطيع من خلال مؤسساته تقبل هذه التكنولوجيا ويساهم فيها ويطوّرها من ناحية أخرى، وقدرتها على تحقيق توافق بين سياسات بناء القدرات والمهارات، وبين الطلب على هذه المهارات من خلال نظام التعليم، في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، التي تمر بها الدولة، هذا بالاضافة الي النظام الصيني

المتمتع بقدرات مالية هائلة وسرعة شديدة في النمو في ظل ضوابط على رأس المال والرقابة لتكون نموذج متميز علي الصعيد الاقتصادي.

في نهاية التسعينيات بدأت الحكومة الاستعمارية البريطانية بالتدخل في اقتصاد هونغ كونغ، واستمرّ هذا الأمر منذ عام ١٩٩٧ وتزايد باستمرارٍ مع تقديم ضمانات رصيد الصادرات الائتماني والحد الأدنى للأجور، لقد نما إجمالي الناتج المحلي في هونغ كونغ بمقدار ١٨٠ ضعف بين ١٩٦١ و١٩٩٧، وارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد بمقدار ٨٧ ضعف خلال نفس الإطار الزمني، فأصبحت سابع أكبر ميناء في العالم وفي المرتبة الثانية بعد نيويورك وروتردام من حيث حجم إنتاج الحاويات، وهي تعتبر عضواً كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية، وقد تحولت هونغ كونغ إلى مركز مالي في التسعينيات، إلا أنّها تأثرت بدرجة كبيرة بتداعيات الأزمة المالية الآسيوية التي ضربت المنطقة عام ١٩٩٨، ثم مرة أخرى في عام ٢٠٠٣ نتيجة انتشار الإلتهاب الرئوي الحاد (سارس) وفي هذه الفترة، حدثت نهضة جديدة بالطلب العالمي والمحلي فيها، مما ادي إلى حدوث تنمية اقتصادية، في عام ٢٠٠٧ بلغ معدل البطالة فيها ٤,١% في السنة الرابعة على التوالي من الانخفاض المستمرّ، حيث يوجد ٣,٤٦ مليون موظّف بدوامٍ كامل، كما يسيطر قطاع الخدمات على اقتصاد المدينة، حيث يمثّل نسبة ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وأما الصناعة فتمثّل ٩.%، وقد بلغ معدل التضخم في عام ٢٠٠٧ قدر ٢,٥ %، وتعتبر أهم الأسواق التي تصدر إليها هونغ كونغ هي بر الصين الرئيسي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، في منتصف ٢٠١٧ اصبح سوق الأوراق المالية هو السادس عالمياً، برأس مال سوقي يقارب ٣,٧٣٢ تريليون دولار.

وعلي الرغم من تصاعد مؤشرات التنمية الاقتصادية في هونج كونج، الا أنه تأثر اقتصادها بمجموعة من الأحداث العاصفة من بينها تداعيات شهورمن الاحتجاجات الجماهيرية عام ٢٠١٩، في تكبد الاقتصاد خسائر فادحة بسبب اعتماده في المقام

الأول على السياحة وقطاع الخدمات، وباتت الجزيرة التي كان يطلق عليها "لـؤلـؤة الشرق" مهددة بخسارة ما تم تحقيقه من صعود اقتصادي طوال تاريخها قبل أن تنضم إلى الصين رسمياً عام ١٩٩٧ حتى الآن، هذا بالاضافة الي الحرب التجارية الأمريكية – الصينية المستمرة، وتباطؤ الاقتصاد العالمي الذي دفع بها الركود، حيث تقلص الاقتصاد العام الماضي بنسبة ١,٢٪، مسجلا أول انخفاض سنوي له منذ الأزمة المالية العالمية/

العلاقات مع الصين

يعد استمرار ازدهار هونج كونج أقوى دليل على نجاح سياسة دولة واحدة ونظامين التى تأخذ بها الصين منذ بداية الثمانينيات، فخلال جولات المفاوضات الشاقة والمثيرة التى كانت تدور بين الصين وبريطانيا حول مستقبل هونج كونج التى استمرت أكثر من عامين ابداء من سبتمبر ١٩٨٢ والتى توجت بتوصل الطرفين إلى (الإعلان الصينى – البريطانى المشترك) بين رئيس الوزراء الصينى (زهاو زيانج) ونظيرته البريطانية المرأة الحديدية (مارجريت تاتشر) فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٤، الذى دخل حيز التنفيذ بعد تصديق كلا الطرفين فى ٢٧ مايو ١٩٨٥ والذى يقضى باستعادة الصين لسيادتها على هونج كونج وشبه جزيرة كولون والأراضى الجديدة اعتباراً من الأول من يوليو ١٩٩٧ مع منح الإقليم حكما ذاتيا فى ظل دستور مصغر Constitution mini يجعل لها وضعاً خاصاً يحافظ على وضعها الاقتصادى ونظامها الرأسمالى القائم لمدة خمسين عاماً حتى ٢٠٤٧. ولقد واجهت هونج كونج حالة من سوء الحظ الشديد مع تزامن عودتها إلى الصين فى منتصف عام ١٩٩٧ حيث شهد ذلك العام الأزمة المالية التى اجتاحت دول شرق آسيا وأدت إلى حدوث انهيار فى أسواق الأوراق المالية بما فى ذلك هونج كونج، وكذا تعرض الأخيرة فى نفس العام لمرض إنفلونزا الطيور الذى فتك بمعظم الثروات الداجنة وما ارتبط بذلك من خسائر مادية أزعجت السكان فى ذلك الوقت وولدت لدى الكثير منهم – الذين

يربطـــون حياتهم بالغيبيات – بأن برجهم قـــد لا يكون فى أحسن أحوالـــه فـــى ظـــل الإدارة الصينية الجديدة التى كانت قد اســـتعادت لتوها هونج كونج من الحـــكـــومـــة البريطانية .

وقد ولد ذلك حالة من الشك والتوجس المتبادل مابين سكان هونج كـــونـــج وإدارة الوطن الأم، حيث يتطلع السكان إلى مزيد من الضمانات والإجراءات الديمقـــراطـــيـــة لحماية وضمان استمرار أسلوب حياتهم المزدهر اقتصادياً والمستقر سياسياً، هذا بينما يتوقع ويعمل زعماء الصين على أن تستمر هونج كونج مزدهـــرة ومصـــدر ازدهـــار اقتصادى للصين دون أن تتسبب لهم فى أية أضرار أو قلاقل سياسية واجتماعية حيث تتوجس الصين منذ البدايات المبكرة أن الغرب يعول كثيراً على هونج كونـــج لإحـــداث تحولات سياسية داخل الصين قد يكون منها مايسمى دمقرطة (الصين) أو على الأقـــل نقل عدوى حياتها الديمقراطية إلى الأقاليم الصينية المجاورة أو تلك التى تسكنها أقليات عرقية أو دينية، ولعل فى ذلك مايفسر القلاقل السياسية والمظاهرات التى تشـــهـــدهـــا هونج كونج من آن لآخر وآخرها الاضطرابات التى اندلعت فى سبتمبر ٢٠١٤ فيـــمـــا بات يعرف (ثورة المظلات) احتجاجا على التعديلات الانتخابية التى أقرتها الـــلـــجـــنـــة الدائمة لمؤتمر الشعب الوطنى الصينى التى تقضى بإعطاء الحكومة المركزية سلطـــات مباشرة أوسع فى اختيار المرشحين للانتخابات البرلمانية وزيادة نسبة المعينيـــن فـــى المجالس المحلية والبرلمانية وتعيين الحكومة المركزية للرئيس التنفيذى المنتخب قبـــل تسلمه منصبه رسمياً، حيث يرى السكان ضرورة إسقاط شرط موافقة الصين المسبـــق على أسماء المرشحين لمنصب الرئيس التنفيذى للإقليم وذلك خلال الانتخابات المنتظـــر إجراؤها عام ٢٠١٧بحيث يكون الاقتراع العام مباشراً وليس من خلال اخـــتـــيـــارات وخيارات للمرشحين وفق حسابات الحكومة المركزية. حسابات ورغبات وتقييم السكان يجب أن يكون العامل الخاسم فى الانتخابات، وهو الأمر الذى يحدث فجوة واسعة بيـــن تطلعات سكان هونج كونج وحسابات حكومة بكين، وهى فجوة يقدر بعض الخـــبـــراء

والمراقبين السياسيين ان تستغرق جيلين كاملين قبل أن يلتقى الطرفان تماما داخل دولة واحدة ونظام واحد.

وفي هذا الاطار أوضح معهد بيترسون للاقتصاد الدولي الذي يتخذ مقرا له في واشنطن "أن أهمية هونغ كونغ في الاقتصاد الصيني غير متناسبة مع حجمها" الذي لا يتعدى ١١٠٠ كلم، حيث أن بكين عمدت منذ ١٩٩٧ إلى "تطوير مصالحها الاقتصادية والتجارية الهائلة في هذه المنطقة" .. وبات أباطرة التكنولوجيا الصينيون وكبار المستثمرين يتخذون من المدينة مقرا لهم لممارسة أنشطتهم ودعم علاقتهم بـ"العالم الحر". من خلال استثمارات مباشرة في المدينة سواء في القطاع العقاري أوفي شركات ومحلات تجارية، وفي الآونة الاخيرة أصبحت بنوكها أصبحت مركزاً رئيسا لإقراض الحكومة الصينية لتمويل مبادرة الحزام والطريق.

تاثير أزمة كوفيد - ١٩

سجل اقتصاد هونج كونج انكماشا بنسبة ٦,١% في ٢٠٢٠ في تراجع لم تشهده المدينة ذات الحكم الذاتي من قبل، وذلك على خلفية أزمة وباء كوفيد-١٩ وتشديد السلطة المركزية في الصين على الحراك المطالب بالديموقراطية في المدينة، حيث تراجعت تكاليف الاستهلاك الخاص بنسبة ١٠,٢% مقارنة بعام ٢٠١٩، وانخفضت صادرات وواردات الخدمات على التوالي بنسبة ٣٦,٨% و٣٥,٢%. وبلغت البطالة معدل ٦,٦ %، الأعلى منذ ١٦ عاماً.

وفي هذا الاطار أعلنت حكومة هونج كونج عام ٢٠٢٠ تقديم إعانات لأغلب سكانها، في الوقت الذي تحاول فيه إنقاذ اقتصادها من تبعات الاحتجاجات وتفشي فيروس كورونا، حيث أن هذا الإجراء يمثل حجر الزاوية في حزمة تحفيز بقيمة ١٢٠ مليار دولار، بعملة هونج كونج (١٥,٤ مليار دولار أمريكي) - سيضمن منح ١٠٠٠٠ دولار بعملة هونج كونج (نحو ١٢٨٠ دولار) لجميع المقيمين الدائمين في المدينة الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ عاما على الأقل وهو ما يعني استفادة نحو ٧ ملايين شخص من هذا البرنامج/

ومن ثم تنبع مصدر قوة هونج كونج من مؤسساتها وخبراتها الإدارية وأسواقها المالية والتجارية المتطورة وسيادة حكم القانون فيها، إلى جانب شفافية التشريعات والأنظمة بها، وكونها ملعباً مفتوحاً للجميع على قدم المساواة، إضافة إلى نمط حياتها (الكوزموبوليتانى) والطبيعة الخاصة بسكانها الذين استطاعوا بقدراتهم ومواهبهم وتنوعهم تحويل هونج كونج إلى واحدة من أكثر المناطق ديناميكية وحيوية فى العالم.